يُحْدِث في المسمى معنى في ذاته بل هو معنى عارض أوجبه عامل عارض .

والوجه الثاني : أن التصغير والجمع من قَبِيل المعاني التي يقصد إِثباتها في نفس السامع فيجب أن يُبْدَأَ بها أو تُقْرَنَ بالصيغة لتثبت في نفس السامع معناها قبل تمام المعنى الأصلي بدونها .

وهذا كما جعل الاستفهام والنفي في أول الكلام ليستقر معناه في النفس ولو أُخِّر لثبت في النفس معنى ثم أزيل وليس كذلك الإِعراب لان الصيغة المجردة عن الإِعراب لا تنفي كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً حتى إذا جاء الإِعراب بعد ذلك أزال المعنى الأول .

وكذلك الالف واللام جعلت أولاً ليثبت التخصيص في المسمى ولا يؤتى بها أخيراً لئلا يحدث التخصيص بعد الشياع